



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018**، الساعة **17/00** بتوقيت غرينتش

(**12/00** نيويورك، **18/00** جنيف، **22/30** دلهي،
02/00 - 21 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2018/41*

Original: English

على أفقر البلدان في العالم أن ترعى مؤسسات أعمال نشطة تخلق فرص العمل وتساهم في القضاء على الفقر

تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨ يتناول موضوع ريادة الأعمال

جنيف، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ - يقول تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2018: ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي، الذي صدر عن الأونكتاد اليوم، إن على حكومات أكثر البلدان حرماناً في العالم، من ألفها إلى يائها، أن تمنح الأولوية لمؤسسات الأعمال النشطة وأن تضع سياسات تساعد على الازدهار وخلق فرص العمل والابتكار وتحويل الاقتصاد.

ويتناول هذا التقرير، المعنون أيضاً "بعيداً عن واقع سير الأعمال كالمعتاد"، الشروط اللازمة لنشوء ونمو مؤسسات أعمال بالغة التأثير في أقل البلدان نمواً، وهي مجموعة مكونة من ٤٧ دولة تضم معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبعض البلدان الآسيوية، وعدداً

* للاتصال بالأونكتاد: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28,

.+41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, <http://unctad.org/press>

وللحصول على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي:

<http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx>

من الدول الجزرية. وتفي هذه المجموعة بشروط تؤولها للحصول على معاملة تفضيلية في الترتيبات المتعلقة بالتجارة العالمية وبتغيير المناخ بسبب عوائق مزمنة تضعها في خانة أفقر بلدان العالم.

الأمين العام للأونكتاد، موحيسا كيتوي، قال "إن التقرير يؤسس لموقف أكثر حيوية للدولة في توجيه ظهور زيادة محلية نشطة للمشاريع المفضية إلى التحول". "والتقرير، بتشجيعه مقررسي السياسات على تقدير فوائد زيادة الأعمال، إنما يقدم مساهمة قيمة في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لإضافة القيمة إلى مساعيها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

ووفقاً للتقرير، يؤدي العديد من السمات الهيكلية لاقتصادات أقل البلدان نمواً في الغالب إلى إضعاف زيادة الأعمال ونمو المشاريع، وتشمل هذه السمات التمويل المحدود، وقصور البنية التحتية، ونقص المؤسسات، والفقر، والقيود على تمكين المرأة، وتكاليف التسجيل المرتفعة، والمخاطر السياسية والاقتصادية والبيئية العالية. والنتيجة هي أن معظم الشركات في أقل البلدان نمواً هي مشاريع صغيرة وبالغة الصغر وأن ٥٨ في المائة من الشركات النظامية يعمل فيها 20 موظفاً على أعلى تقدير.

ويقول التقرير إن أعداداً كبيرة من الناس في أقل البلدان نمواً أجبرتهم الضرورة للحوء إلى زيادة أعمال ضيقة النطاق ومنخفضة القيمة. وتهمين على زيادة الأعمال المهن الحرة (التي تمثل ٧٠ في المائة من مجموع العمالة)، والمشاريع غير النظامية الصغيرة والبالغة الصغر التي فرصها ضئيلة للبقاء والنمو و ميلها لطيف نحو الابتكار. وتبلغ نسبة الشركات الصغيرة ٥٨ في المائة من مجموع المنشآت في هذه البلدان.

ويبين التقرير أيضاً أن الغالبية العظمى من رواد الأعمال في أقل البلدان نمواً "تحركهم الضرورة". ففي المتوسط، يفوق عدد رواد الأعمال المبتدئين في أقل البلدان نمواً الذين يرون أن "الفرص هي محركهم" — 1.7 مرة عدد الذين يقولون إن "الضرورة هي محركهم"، مقارنةً بنسبة 2.8 في البلدان النامية الأخرى.

ويقول التقرير إن على الحكومات في أقل البلدان نمواً إذا أن تركز على دعم رواد الأعمال والشركات المستقرة ممن يغتنمون الفرص لإيجاد منتجات وخدمات مبتكرة، وتشغيل مزيد من الناس، وتطوير مشاريع تجارية نشطة تحدث أثراً موجياً تحويلياً يمتد إلى عموم الاقتصاد.

وتعزيز هذا النوع من المشاريع التي لها دور مؤثر في إحداث تحول اقتصادي جذري وفرعي يعني تجاوز نهج "سير الأعمال كالمعتاد" المتمثل في تهيئة بيئة تمكينية للمشاريع التجارية، وتصحيح أوجه القصور في السوق، ودعم المشاريع الصغيرة.

الدكتور كتوي قال إن "الأمر المهم أن التقرير يناشد أقل البلدان نمواً عدم التغاضي عن الدور المحوري والتكميلي الذي تضطلع به المؤسسات الكبرى، إلى جانب المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، بهدف صياغة استراتيجيات يُقصد بها تعزيز زيادة الأعمال ذات التأثير".

ويقول التقرير إنه إذا كان 20 بلداً من أصل 47 بلداً من أقل البلدان نمواً تطبق سياسات صناعية وطنية تعبر بدرجات متفاوتة عن العلاقة بين زيادة الأعمال والتحول الهيكلي، فإن درجة أقل بكثير من الاهتمام تولى لحدّات زيادة الأعمال.

ويدعو التقرير إلى "دولة تنموية" متعددة تنخرط في استثمارات تحويلية موجهة لتحقيق مهام محددة، وتشرك القطاع الخاص في رؤية استراتيجية ترسم مساراً واضحاً للتنمية.

وينبغي لمقرري السياسات أن يقدموا دعماً ملائماً لدورة حياة الشركات (النشوء والتوسع والنضج)، يستند على معايير اختيار موضوعية ويربط بين مكافآت ومزايا وحوافز على الأداء محددة زمنياً ومبلّغة بوضوح. ويلزم أيضاً على سياسات زيادة الأعمال أن تعزز الروابط بين الشركات على اختلاف حجمها ومراحل نضجها وقطاعاتها، بوسائل منها مثلاً تكوين تجمعات وشبكات وتحالفات تسمح بتدفق مستمر للأفكار الجديدة إلى الشركات طوال دورة حياتها وتمكن النمو النشط.

ويتعين إيلاء تطوير سلاسل التوريد المحلية قدراً أكبر من الاهتمام، بعدما تبين أن ربط أقل البلدان نمواً بسلاسل القيمة العالمية لم يُحدث أي تحفيز يُذكر لتنمية المشاريع المحلية.

ومما يكتسي أهمية قصوى أيضاً الانسجام والتنسيق بين سياسات زيادة الأعمال والسياسات الصناعية والسياسات الريفية والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك الأمر بالنسبة لتطوير مهارات زيادة الأعمال في إطار التعليم.

ويقول التقرير إنه يتعين اتباع نهج عملي واستراتيجي وتطوري من أجل زيادة قدرات القطاع العام، وتطبيق إصلاحات مؤسسية مناسبة محلياً، والاستفادة من مراكز الامتياز، وتشجيع التعلم في مجال رسم السياسات، ورعاية الائتلافات لإحداث التغيير.